البلد
مدى

الاثنين 13-10-2008 العدد 1679



## هل تمهّد القناعة السياسية لتحرير قطاع الاتصالات وخصخصته؟

# شحادة: مقتنعون بدفتر شروط يؤمّن الشفافية والمنافسة

ليست المرّة الأولى التي تعلو فيها أصوات المواطنين على فاتورة تُضاف الى قافلة الفواتير التي تسحَب من أفواههم عنوة. إنها فاتورة الخلوي الملتهبة التي يتحكم بها احتكارٌ تدعمه الدولة "على عينك يا تاجر". وهنا السؤال: ما الذي يعيق تحرير قطاع الإتصالات وخصخصته وفق دفتر الشروط الحالي الذي يلائم الشركات المتقدّمة للمزايدة العالمية؟ وما الذي يؤخر مثل هذه الخطوة الإيجابية طالما أنّ القناعة السياسية متوافرة والوزير المسؤول ينشد الإصلاح؟

حملت الهيئة المنظمة للإتصالات لواء تحرير القطاع وخصخصة الخلوي منذ زمن بعيد. اليوم وقد بات لبنان على أبواب خطوة تحريرية بدأت بشائرها تلوح في الأفق القريب ومن شأنها أن تفتح أبواب المنافسة أمام قطاع الإتصالات وتجعل من بلاد الأرز قاعدة تنطلق منها أفضل أنواع الخدمات الى العالم العربي، كان هذا اللقاء مع رئيس الهيئة المنظمة للإتصالات الدكتور كمال شحادة.

رودريغ صالومي

الياس قطار
eliaskattar@albaladonline.com

**■ ما هي إيجابيات تحرير سوق الإتصالات السلكية واللاسلكية وانعكاساته على الإقتصاد اللبناني وعلى المستوى المجتمعي بشكل عام؟**

الواقع أنّ تحرير قطاع الإتصالات له إيجابيات عدّة وسيحسّن وضع البلد على صعد عدّة: أوّلها مستوى خدمات الإتصالات وثانيًا مستوى العلاقة مع المشتركين وثالثا على مستوى الإقتصاد ككل. الواضح أنّ نوعية الخدمات ووصول المشتركين اليها وتوزيعها على صعيد الوطن وإنشاء شبكات حديثة وفقًا لأحدث التقنيات لا تتمّ في مجملها إلّا من خلال سوق تنافسية تؤدي الى تحسين كلّ هذه المؤشرات. على صعيد آخر، يمكن

**431**

**القانون الذي يعطي الهيئة صلاحيات صريحة وكافية**

للمواطن أن يلمس أثر تحرير السوق في انخفاض جذري في مستوى الأسعار، والدليل على ذلك أنّ دولًا أخرى عند إدخال شركة ثانية - وقبل الحديث عن شركة ثالثة- الى سوق الإتصالات تنخفض الأسعار حكمًا أكثر من 40 أو 50 %، فكم بالحري بوطن كلبنان يحتضن شركتين تشكلان احتكارًا وتتصرفان كأنهما شركة واحدة، ناهيك عن الأسعار التي بقيت مرتفعة خلال السنوات العشر الأخيرة بقرار من الدولة اللبنانية بفرض رسوم على قطاع الإتصالات والإحتفاظ بأسعار عالية لتفعيل مردود القطاع على الخزينة. وفي الإطار نفسه ستكون للمواطن خيارات عدّة متاحة من خلال العروض الخاصّة التي ستقدّمها الشركات، وهذه الخطوة مهمّة جدًا لأنها ستساهم في زيادة معدّل انتشار الخدمة سيّما خدمة الخلوي التي لا تصل إلّا الى نحو 30 % من اللبنانيين. وتبقى نوعية الخدمة بحيث سيلمس المواطنون تغييرًا جذريًا نتيجة عامل المنافسة والتزامًا بشروط نوعية الخدمة التي تضعها الهيئات الناظمة وعلى رأسها الهيئة المنظمة للإتصالات.

أمّا على مستوى الإقتصاد فكان تحرير سوق الإتصالات في كلّ دول العالم إيجابيًا، إذ أدّى الى ارتفاع معدلات النموّ وزيادة الإستثمارات في الإتصالات وخلق فرص عمل جديدة، وكلّ هذه المؤشرات تشجّع اللبناني على المطالبة بتحرير قطاع الإتصالات وخصخصته.

### قواعد المنافسة

**■ ما الذي يضمن لكم ألّا تتواطأ الشركة الثالثة مع الشركتين الحاليتين لتشكل معًا احتكارًا أقوى ممّا هو عليه اليوم؟**

في قواعد المنافسة التي ينصّ عليها قانون الإتصالات رقم 431 هناك صلاحيات واسعة تسمح للهيئة المنظمة للإتصالات بالتدخل لكسر أيّ تنسيق أو اتفاق على الأسعار والحصص والمشتركين ونوعية الخدمة.

### التحرير والخصخصة معًا

**■ وماذا عن إيجابيات خصخصة قطاع الخلوي وعلاقة ذلك بتحرير سوق الإتصالات؟**

لا بدّ من ربط التحرير بالخصخصة، إذ لن يكون هناك تحريرٌ من دون خصخصة ولو أنه من الممكن تحقيق الخصخصة من دون تحرير، بيد أنّ الهيئة تصرّ على إنجاز التحرير والخصخصة في الوقت عينه، وهذا هو دفتر الشروط الذي وضعته الهيئة والإلتزام الذي قطعته على المتقدّمين الى المشاركة في المزايدة. أمّا إيجابيات الخصخصة فتكمن في زيادة معدلات النموّ على مدى أكثر من سنة، ويمكن التوقع أنه لكلّ زيادة 10 % من مشتركي الخلوي ستكون هناك زيادة 1 % على معدّلات نموّ الناتج المحلي وهي زيادة لا يُستهان بها بالنسبة الى بلدٍ يعاني نموًا بطيئًا جدًا. فهي زيادة في إنتاجية الإقتصاد اللبناني وفي إنتاجية العامل اللبناني، وبالتالي يمكن للمواطن أن يتوقع زيادة في مدخوله نتيجة زيادة الدخل القومي. أمّا الحديث عن سلبيات الخصخصة فأظهرت التجربة العالمية أن ليست هناك سلبيات تذكر.

### إلغاء مفهوم الإتكالية

**■ ماذا عن خسارة خزينة الدولة؟**

لا شكّ أنّ الدولة تعتمد على قطاع الإتصالات لتأمين جزء كبير من تمويلها، بيد أنّ الخصخصة ستتيح للدولة التحوّل من الإتكالية على قطاع الإتصالات واستعماله كرديف للمالية العامة ووزارة المالية الى قطاع منتج تنافسي يقدّم خدمات. علمًا أنه جرى البحث بالتأثيرات على الخزينة مع وزارة المال التي أبدت استعدادها للتأقلم مع هذا الواقع الجديد.

**■ وهل سيكون من الممكن حصول الخصخصة في عهد الوزارة الحالية؟**

متفائلون. ونتوقع أنّ الإصلاحات الرئيسية في قطاع الإتصالات ستتحقق قبل موعد الإنتخابات المقبلة.

**■ ماذا عن الآلية المعتمدة في الخصخصة؟**

هناك آلية واضحة. وُضع دفتر الشروط وأُطلِقت عملية المزايدة في تشرين الثاني الماضي وتعلقت في كانون الثاني، واليوم تحضر الحكومة لإعادة إطلاق عملية الخصخصة وهي جاهزة، كما أن الشركات المهتمة مستعدة للمشاركة في أيّ مزايدة. فبعد أخذ القرار المناسب من قبل الحكومة لا يتطلب الوصول الى المزايدة العالمية أكثر من ثلاثة أشهر.

### القانون المضاد للتكتلات

**■ إستطاعت الولايات المتحدة أخيرًا كسر احتكار شركة "مايكروسوفت" بتقسيمها الى شركتين. فلمَ ليس هناك قانونٌ مماثل في لبنان؟**

في الواقع هو القانون المضاد للتكتلات الضخمة في الولايات المتحدة. في لبنان ليس لدينا قانون مماثل، ولكن في قانون الإتصالات، وفي ما يتعلق بالشركات المرخّص لها من الهيئة المنظمة للإتصالات فهي تخضع للمعايير نفسها التي تخضع لها كلّ شركات الإتصالات في ما يخصّ المنافسة والدمج لتلافي ولادة شركة عملاقة تسيطر على السوق.

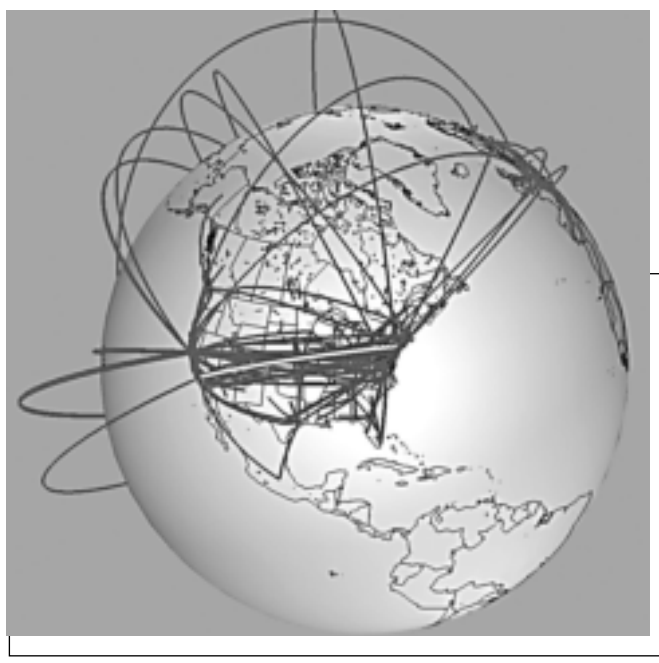

### بيئة ليبرالية

**■ تشير التجارب الى نجاح تجربة الخصخصة في كلّ بلدان العالم ضمن الشروط. فهل تعتقد أنّ من الممكن مقارنة اقتصادنا باقتصادات تلك الدول التي لاءمتها الخصخصة؟**

بعد مقارنة الإقتصاد اللبناني مع اقتصادات الدول الأخرى سيكون أثر الخصخصة والتحرير أكثر وضوحًا. فالإقتصاد اللبناني مبنيّ في جزء كبير منه على خدمات تعتمد على الإتصالات. ثمّ لا يمكن غضّ الطرف عن أنّ الإقتصاد اللبناني مليء بالكفايات الشابة الجاهزة للتعاطي مع العالم بسبب انفتاحهم الكبير. هذا ونعيش في بيئة ليبرالية تحترم الحريات وتخولنا تحرير قطاع الإتصالات والإستفادة منه. وأخيرًا عندما نقارن وضع الإقتصاد اللبناني باقي الدول نلحظ وجود إمكانيات الإستثمار والتطوّر بشكل واضح، والأهمّ أنّ لبنان جاهزٌ لأن يكون منصّة لتوزيع الخدمات الى باقي الدول.

### أوسع مشاركة

**■ ماذا عن مشاكلكم الأخيرة مع أوجيرو في ما خصّ خدمة الـ "DSL"؟**

لا مشاكل مع أوجيرو. ولا أحد حاول توقيف خدمتها الخاصّة "DSL". فهمّ الهيئة الوحيد أن تكون هناك منافسة في سوق الإنترنت والـ "DSL"، ونحن نراجع اليوم وزارة الإتصالات المسؤولة عن أوجيرو في هذا المضمار.

**■ هل تعتقد أنّ تعديل دفتر الشروط من شأنه أن يُبعِد الشركات التي تقدّمت للمزايدة العالمية؟**

الهيئة المنظمة لن توافق على دفتر شروط من شأنه أن يقلص الإهتمام بالإستثمار في السوق اللبنانية. والهيئة مقتنعة بدفتر الشروط الذي وُضع والذي يؤمن الشفافية والمنافسة، ومن خلال المنافسة يؤمن أعلى مستويات العروض المطروحة والمنافسة الحقيقية

**1**

**مليون و300 ألف العدد التقريبي لمشتركي الخلوي**

لسوق الإتصالات ما بعد الخصخصة، ناهيك عن أوسع مشاركة للمواطنين اللبنانيين المهتمين بامتلاك أسهم في الشركات المخصخصة من خلال الإكتتاب العام عبر بورصة بيروت. ورغم الأزمة المالية العالمية يبدو أنّ أسواق المنطقة وشركات الإتصالات العربية لا تزال مهتمة بالمزايدة وقادرة على المشاركة.

**■ هل تعد اللبنانيين بانخفاض فاتورة الخلوي بعد الخصخصة؟**

أعد أن الفاتورة ستنخفض وبشكل جذري ولكن أفضّل عدم الغوص في الأرقام لأنّ العملية هي عملية إطلاق منافسة تؤدي الى انخفاض الأسعار. وفي حال تمّ الإتفاق بين الشركات الثلاث لوضع حدود لانخفاض الأسعار، ستعمل الهيئة المنظمة ضمن صلاحياتها على منع هذا التواطؤ والإحتكار.

## الهيئة المنظمة للإتصالات

**عن مساعي الهيئة المنظمة للإتصالات ومدى فاعليتها يقول شحادة: الشركات المخصخصة والمرخص لها من الهيئة المنظمة تكون خاضعة تمامًا لرقابة الهيئة وتنظيمها. القانون 431 أنشأ الهيئة وتحدّث عن إصلاحات أخرى لم تحصل بعد ألا وهي إنشاء شركة اتصالات لبنان ومديرية عامة للإتصالات في وزارة الإتصالات. لذا ليس لديّ أدنى شكّ أنّ تحرير سوق الإتصالات وتطبيق هذه الإصلاحات سيسهّلان عمل الهيئة.**

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"